القضية الكوردية في العراق رؤية مستقبلية

أ.م.د. طالب حسين حافظ(*)

الملخص

كان تشكيل دولة العراق المعاصر بعد الحرب العالمية الاولى وتقسيم المشرق العربي من قبل بريطانيا وفرنسا، قد جرى على أسس أغفلت أو أعاقت تطور أمة عراقية مستقرة وقابلة للحياة.

وكان من بين أهم المشكلات المزمنة هي القضية القومية الكردية في وقت شكلت المسألة القومية عبر تاريخ طويل قضية معقدة في التعامل معها.

يعالج هذا البحث العيوب البنيوية التي أعاقت تطور دولة العراق المعاصر، ويبحث في المعالجات الممكنة والطموحة من أجل تلافي ذلك، على الرغم من صعوبة وتشابك المسألة وتداخل عواملها الداخلية بالإقليمية والدولية.

:ABSTRACT

The formation of modern state of Iraq after the first world war and the division of the Arab Mashreq by Britain and France, has omitted or hindered the development of a viable and stable Iraqi Nation.

One of the most serious problems was the Kurdish National issue at a time that over along history was a complex issue in dealing with it.

This research deals with the structural defects that hindered the development of Iraq, and examines the possible and ambitious remedies in order to avoid this,

(*)كلية الاسراء الجامعة.

despite the difficulty and complexity of the issue and the interplay of internal factors with that of regional and international one.

المقدمة :

شكلت المسألة القومية عبر تاريخ طويل قضية معقدة في التعامل معها، وتزداد هذه المشكلة حدة عندما تكون في مواجهة بين (أكثرية وأقلية) مما يطرح مشكلات عدة مثل طبيعة النظام السياسي، ومخرجات الحل مثل المكون، المواطنة، التوافقية، الحكم الذاتي.. كما كان النزوع الى الانفصال والدولة المستقلة خيار آخر قد يؤدي الى تعقيد المشكلات وصولا الى حالات من العنف والاحتراب.

قد تكون المسألة الكردية في الشرق الأوسط وتحديدا في العراق من أعقد المشكلات وأطولها عمرا وأعمقها تأثيرا على العراق والمنطقة والعالم.

تتمثل المشكلة ببعدها الداخلي، بمطالبة الكرد بحقوق تحافظ على تميزهم القومي، وتحويل ذلك الى واقع دستوري وقانوني ملموس، في حين ان حكومات الدول التي يقطن فيها الكرد – باستثناء العراق– ترفض تلك الطروحات التي ترى انها ستقود الى الانفصال واقامة دول جديدة، وهذا ما ظهر واضحا في العراق.

الكرد في المنطقة هم شعب أصيل وموجود فيها منذ القدم، فهم ليسوا شعبا طارئاَ أو دخيلاَ... ونتيجة الحرب العالمية الاولى وتداعياتها فقد توزع الكرد على الدول الجديدة في العراق وسوريا وتركيا فضلا عن كرد ايران التي لم تدخل تلك الحرب، وبهذا فمن غير الدقيق القول بأن تلك الحرب قد أسهمت في تقسيمهم، غير ان نتيجة الحرب كانت بالتأكيد سببا في زيادة توزيعهم على دول جديدة وضياع ما كان يطمحون له في دولة مستقلة، شأنهم في ذلك شأن العرب الذين سرق منهم مشروع الدولة العربية الواحدة والذي من أجله نهضوا بالثورة العربية الكبرى.

وفي عودة سريعة للتاريخ، فإن العلاقات العربية – الكردية تعود بجذورها الى عمق التاريخ، إذ شكل العرب والكرد جزءاَ من فضاء ثقافي واحد استمر لغاية الحرب العالمية الاولى، والذي يهمنا الآن، هو التركيز على العلاقة بين الطرفين بعد نشوء دولة

العراق المعاصر، والذي يلاحظ فيه عبر قراءة التاريخ السياسي، وجود سياسة منهجية لتفكيك عرى تلك العلاقة التاريخية بين الطرفين.

لم يختلف الخطاب القومي الكردي عن مثيله العربي، ولعل الحديث عن كردستان الكبرى مقتبس من الأفكار الوحدوية التي سادت المنطقة.. وقد أدى هذا فضلا عن عوامل أخرى أن تكون المسألة الكردية هي القضية الاكثر تأثيراَ التي واجهت دولة العراق المعاصر، على الرغم من ان كثيرا من النخب السياسية الكردية شاركت بمسؤوليات عليا في بناء الدولة.

ويمكن القول، ان الدولة التي حارب ضدها كرد العراق، هي النموذج التسلطي الذي عانى منه العرب أنفسهم. وكان من المؤمل ان تغيير النظام السياسي في العام 2003 سيشكل مرحلة حاسمة أو نهائية في تاريخ العراق السياسي بإعادة بناء تشكيل دولته المعاصرة وفق نظام سياسي ديمقراطي اتحادي يحل اشكالية المشاركة في عملية صنع القرار وبناء الدولة.

ان القضية الكردية ليست مصطنعة ولا هينة، فهي لها امتداداتها البشرية والجغرافية عبر اربع دول غير متجانسة.

لقد دفع شعب العراق أكلافاَباهضة من ارواح مواطنيه وتعطيل التنمية نتيجة الكفاح من اجل " الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي في كردستان" ، ولذلك يجب الاصرار بنفس القوة للحفاظ على المكاسب والتي لم تحصل إلا نتيجة نضج حركة القوى الديمقراطية وحسن تفاعلها مع القوى القومية الكردية.

ينطلق هذا البحث من فرضية " إن المشكلات التي يعاني منها العراق ومنها القضية الكردية هي في الاساس مشكلات بنيوية تعود الى نشأة دولة العراق المعاصر" .

وفي هذا سنتطرق الى دراسة المسألة عن طريق مبحثين، هما :

المبحث الأول : العراق المعاصر من الدولة المركزية الى الدولة الفيدرالية

المبحث الثاني: القضية القومية الكردية والمستقبل

المبحث الاول : العراق المعاصر من الدولة المركزية الى الدولة الفيدرالية

بعد أن كان العراق وعاصمته بغداد مركزاً لأعظم امبراطورية عرفها التاريخ امتدت من المغرب حتى الصين زمن العباسيين، أضحى بلداً صغيراً تتقاذفه أمواج المتصارعين على موقعه وثرواته، وكانت الضربة الأقسى قد بدأت مع الغزو المغولي في العام 1258م التي أسفرت عن سقوط الدولة العباسية واحتلال بغداد، فأصبح العراق بعدها ميدانا لأستباحات أجنبية رهيبة .

وبعد ان ضم السلطان العثماني سليمان القانوني، العراق الى إمبراطورتيه في العام 1534م بعد دخوله بغداد، أضحى العراق جزءا من امبراطورية آل عثمان المترامية الأطراف، واستمر هكذا حتى جاء الاحتلال البريطاني مع الحرب العالمية الاولى ومن ثم تشكيل دولة العراق المعاصر.

وبذلك فإن العراق التاريخي هو أكبر مما نألفه على الخريطة السياسية اليوم، إذ كان يتألف من إقليمين اساسيين هما: أرض السواد والجزيرة الفراتية ولواحقهما، وهما اللذان يؤلفان بلاد ما بين النهرين.

العراق كلمة عربية قديمة تستعمل بدلا من أو بدلالة اللفظة الاغريقية **Mesopotamia**، فالعراق المعاصر بحدوده المجتزأة حاليا، لم يكن قط وحدة سياسية منفصلة قبل تأسيسه في بداية القرن العشرين .

ولا بد من التنويه بان تقسيمات العراق على امتداد التاريخ كانت إدارية بحتة، ولم تكن ذات صبغة دينية أو طائفية أو قومية أو عرقية، بدءاً بتشكيل الامصار والكور والدساكر، ومرورا بالاماراتوالسناجق وانتهاء بالأقضية والمحافظات. (1)

كانت بغداد – حسب اليعقوبي – واسطة العقد بين بلاد الجزيرة الفراتية وبين بلاد أرض السواد. أما خريطة العراق الحديثة فهي وريثة خريطته العثمانية حسب نظام الشرق الذي أسسه السلطان العثماني سليمان القانوني (1520 – 1566م) بعد ان اضحى العراق عثمانيا، ونجد ان تلك الخريطة هي الأقرب لما عليه حدود العراق السياسية، فالعراق وكما يؤكد كذلك "كينير" في كتابه (الامبراطورية الفارسية –

المطبوع سنة 1811) يمتد من أدنى شط العرب جنوبا حتى ماردين شمالا، ومن زرباطية شرقا حتى الخابور غربا، وهكذا كانت اراضي كردستان العراق جزءاً تاريخيا من ولاية الموصل .

لقد كان للمقص الاستعماري البريطاني الدور الرئيس في انشاء دولة العراق المعاصر، استنادا الى ما تحقق من تقدم للقوات البريطانية المحتلة أثناء الحرب العالمية الاولى، وما ضمته من اراض بعد انتهاء تلك الحرب .

ان حدود اقليم كردستان العراق، وهي الحدود الشمالية للعراق، لم تحسم بصورة نهائية وقانونية دولية إلا في العام 1926م بعد الاتفاق على ما عرف بمشكلة الموصل. والمهم في هذا، ان الاتفاقية المبرمة لم تتم على اساس العرق وانما على ما كانت تعنيه **Mesopotamia** من أرض، بدلالة ان قسما كبيرا من الكرد أصبح في الاراضي التركية، وان ذلك لم يتم على اساس إعادة كل الاراضي التابعة لولاية الموصل الى العراق، وهو ما أكده الملك فيصل الأول (ملك العراق) عند زيارته لمدينة الموصل في اواخر مايس 1923، إذ تسائل : "هل نسى الاتراك ان ديار بكر وأرفة وماردين عربية في جوهرها! فيحق للعراق والحالة هذه أن يطالب بتلك المنطقة إذا طالب الاتراك بولاية الموصل".(2)

ان ولاية الموصل (المحافظات الشمالية الخمس من العراق) كانت أثناء الحكم العربي العباسي جزءاً من العراق، وهكذا كانت في العهد العثماني، أما مدينة الموصل نفسها فهي عربية وقد بناها العرب، وكانت في القرن العاشر عاصمة للدولة الحمدانية العربية.(3)

وهكذا يتضح أن تأسيس دولة العراق المعاصر قد تم على حساب استقطاع كثير من أراضيه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، إذ كانت حدوده تتقلص نحو الداخل مع كل انعطافة حادة في تاريخه الطويل، فضلا عن تأثير العامل الدولي لأسباب كثيرة منها النفط ومسارات أنابيبه.

وهذا لا ينفي ان العامل الوطني (العراقي) كان له تأثيراته الحاسمة في أخطر مسارات التأسيس (الاستفتاء البريطاني في العام في العراق 1918–1919، وثورة العشرين).

ان ثورة العشرين كانت فعلا عربيا خالصا، فالميدان الرئيس لثورة العشرين كان منطقة الفرات الأوسط ومنها امتدت الى بغداد.

أما العامل الخارجي، فكان سببا مباشرا وحاسما في التحولات التي طرأت لاحقا على الواقع السياسي والاقتصادي، وعلى جوهر سياسات الأمن لدول المنطقة منفردة ومجتمعة، وهذا ما جرد المنطقة من عناصر التحكم بخيارات المستقبل وجعلها ساحة لاستعراض سياسات الهيمنة بما يتفق ومصالح تلك القوى.(4)

1. المتغيرات الجديدة: كانت نهاية الحرب العالمية الاولى محطة فاصلة بالنسبة للكرد الذين كانوا على أعتاب دولة مستقلة إثر اعلان الرئيس الامريكي ويلسون لمبادئه الأربعة عشر حول تقرير المصير للشعوب الموجودة على أنقاض الدولة العثمانية، وهو ما تأكد في معاهدة سيفر/1920 في ضمان حق الكورد بالتمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم المستقلة بعد ذلك، لولا ما حدث لاحقا وما آلت اليه الأمور بموجب معاهدة لوزان 1923.

لم تشهد المرحلة الاولى لدولة العراق المعاصر(الحكم الملكي) تغيرات ذات شأن كبير بالنسبة لكرد العراق، ولقد شارك الكرد في بناء الدولة الجديدة (رؤساء وزارات، وزراء، قادة جيش)، كما إن المنطقة الكردية في شمالي العراق كانت هادئة نسبيا سيما بعد القضاء على دولة بهدينان في ايران ولجوء قادتها الى الاتحاد السوفياتي، فضلا عن دخول العراق في تحالف قوي مع دول الجوار مدعوم غربيا (حلف بغداد).

جاء التغيير الكبير بعد ثورة 14 تموز 1958 وسقوط النظام الملكي، إذ قرر الدستور الجديد في مادته الثالثة، وبإرادة حرة من القادة الجدد، بأن العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)، ومن ثم

قام النظام الجديد بالسماح للكرد بقيادة الملا مصطفى البرزاني بالعودة الى العراق في أجواء احتفالية كبيرة.

إن ذلك لم يستمر طويلا، إذ اندلع القتال المسلح بين الطرفين في خريف العام 1961، ومن ثم شارك الكرد في تحالف مضاد للحكومة الوطنية في بغداد أسفر عن انقلاب 8 شباط 1963 الذي سارعت القيادة الكردية المسلحة لتأييده مؤكدة على (تعانق الثورتان)، وبعد سنوات من المحن والاقتتال جاء بيان 11 آذار 1970 ليتحقق الحكم الذاتي للكرد ضمن نظرة جديدة للحل الشامل للقضية، الذي وصفه البعض بأنه خطأ استراتيجياَ كبيراَ.

لقد كانت اتفاقية آذار 1970 إنجازا كبيرا لكرد العراق والحركة الديمقراطية في العراق، ولكنها لم تكن نهاية لتلك المأساة المريرة، فبعد أربع سنوات من توقيع تلك الاتفاقية –وهي المدة المقررة للتطبيع وتطبيق الحكم الذاتي – انتهى ذلك الاتفاق الى فشل مرير قاد مرة أخرى للاحتكام الى السلاح واندلا ع الحرب بين الطرفين.

هذه المرة كانت الحرب أكثر قوة وايلاما وسببت في مواقف حرجة للجيش العراقي، وكانت الاسباب المعلنة للفشل هو عدم الاتفاق على قضية كركوك، في حين ان الاسباب الحقيقة تكمن في دوافع الشك وعدم الثقة الكامنة لدى الطرفين، فضلا عن التدخل الاقليمي والدولي الذي بات مكشوفا.

هذا الوضع دفع بصدام حسين الى تنفيذ تهديده باللجوء الى (الاحتياطي المضموم)، فكانت اتفاقية الجزائر 1975 التي أدت تداعياتها اللاحقة الى عواقب وخيمة على عموم العراق والمنطقة والعالم، والتي لم تكن إلا دلالة على عدم النضج والعمى السياسي لكل الاطراف الفاعلة على الساحة العراقية دون استثناء.

2. العراق الفيدرالي :

لم يكن انتقال الانسان والمجتمع من حالة الطبيعة (حيث كل فرد لا يخضع لأي قانون أعلى، ومن ثم فإنه يدعي بالحق على كل شيء) الى حالة الدولة والسلطة بالأمر اليسير، وهكذا توزعت الدول بين بسيطة أو موحدة، ودولة مركبة أو اتحادية .

وثمة أنواع من الدول المركبة أو الاتحادية، منها الاتحاد الشخصي والاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفدرالي وغيرها. (5)

والذي يهمنا في هذا البحث، هو الدولة الفدرالية :

كان التغيير الراديكالي الذي جرى في العراق نتيجة الغزو الامريكي والاحتلال في العام 2003، هو الفعل الأكبر لتغيير شكل النظام السياسي في العراق من دولة بسيطة مركزية الى دولة فيدرالية اتساقا مع الدستور الجديد للعام 2005 الذي أقر في المادة الاولى منه، بأن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة" ، كما ان المادة (116) منه أقرت بأن ".. اقليم كردستان وسلطاته القائمة، أقليما اتحاديا"

والذي يلاحظ ان الاحزاب الكردية ثبتت بصورة مقصودة عبارة (دولة اتحادية) بدلا من (دولة واحدة) كي يلجأ لهذا التعبير في حال قرر الكرد الانفصال عن العراق .

في الاتحاد الفيدرالي تندمج الدول أو وحدات الاتحاد في دولة واحدة بموجب دستور يوافق عليه الجميع، وينشأ عن هذا الاتحاد دولة لها كيان واحد وعلم واحد ورمز وطني وجنسية واحدة.

كما ينشأ عن دستور هذا الاتحاد حكومة فيدرالية تشمل سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية مع الابقاء على حكومات محلية في كل ولاية وعلى الدستور الخاص بها والسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية الخاصة بها والتي تعمل في نطاق الولاية.(6)

والاساس في نشأة الاتحاد الفيدرالي، هو انضمام عدة دول مستقلة الى بعضها. ويقرر البعض بأن الدول الداخلة في الاتحاد الفيدرالي لا تملك حق الانسحاب من الاتحاد، ويمكن استخدام القوة ضد الدول المطالبة بالانفصال. وهكذا فالفيدرالية في جوهرها شكل اقليمي من التنظيم السياسي، ومن ثم فهي تقوم على تقاسم صلاحيات ووظائف، ولا تقوم على تقسيم الدولة، لأنها اتحاد وليس تقسيم. (7)

إن وحدة الدولة الفيدرالية تتجلى بوضوح في كونها تمتد الى كل اقليم الدولة الفيدرالية دون استثناء. ويترتب على هذا ان سلطة الدولة الفيدرالية تمارس أيضا ومباشرة على كل مواطني الدولة الفيدرالية .(8)

أما التجربة الفيدرالية في العراق، فهي تقدم انموذجا آخر للدولة الفيدرالية، فمع ان الفيدرالية ليست بشيء مطلق، فإن النماذج الفيدرالية تكون ضمن السياق العام لمعطيات الدولة الفيدرالية ولا تخرج عنها.

ان التجربة الفيدرالية في العراق لها خصوصياتها الغريبة، الأمر الذي لا يدخلها ضمن النماذج الفيدرالية المعتمدة .. إنها انموذج جديد. إن الدولة الفيدرالية لا تنشأ بين عشية وضحاها، وانما تمر بمراحل زمنية تؤدي اليها، والتجربة العالمية تظهر ان الكونفدرالية كانت بالفعل المؤدي اليها، فهو انتقال من اللادولة الى الدولة، وليس العكس كما حدث في عراق ما بعد 2003. إن الانتقال من نظام تمركز السلطة الى نظام توزيع السلطة لا يتطلب بالضرورة تغييرا في بنية الدولة، فالأنظمة السياسية أي طريقة ممارسة السلطة في اطار توزيع السلطة لا تؤثر حتما على بنية الدولة (9)

إن النظام الفدرالي لا يؤدي الى أو يستلزم الديمقراطية، كما إن الديمقراطية لا تفترض ولا تستلزم النظام الفيدرالي، فالدولة منطقيا وواقعيا وديموقراطياً يجب ان تكون دولة شعب لا دولة شعوب في مناطق .. وعليه فإذا كان المنطق الديمقراطي لا يستلزم الفيدرالية، والمنطق الفيدرالي لا يستلزم الديمقراطية، فكيف أصبحت جمهورية العراق دولة اتحادية ؟ (10)

وهكذا يتضح ان الفيدرالية العراقية نهجت الطريق المعاكس لطبيعة الاشياء في بناء الدولة الذي هو السير من الأجزاء الى الكل، إذ سارت من الكل الى الاجزاء، وبهذا فإنها فيدرالية مصطنعة مفروضة أحادية الجانب .. إنها فيدرالية عرجاء.

المبحث الثاني : القضية الكردية .. والمستقبل

على الرغم من ان الشعور القومي ظاهرة ملازمة للإنسان منذ أن وجد المجتمع البشري، إلا إن القومية ظاهرة حديثة نسبيا.

لقد شكلت نهاية الحرب العالمة الاولى منطلق المطالب القومية بالانفصال والاستقلال بالنسبة الى الكرد الذين شعروا بقرب بناء دولتهم الموحدة في كردستان أثر اعلان الرئيس الامريكي (وودروويلسون) عام 1918 لمبادئه الاربعة عشر حول تقرير المصير لأبناء الاقليات الموجودة في الدولة العثمانية. وقد جاءت معاهدة سيفر/ 1920 لتؤكد دور الحلفاء في ضمان حق الكرد بالتمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم المستقلة بعد سنة واحدة من ابلاغهم عصبة الامم بذلك . (11)

قد يكون من الصعب تاريخيا الحديث عن اقصاء قومي للكرد، بسبب كون القومية ظاهرة حديثة التشكيل الزمني في العراق، وهذا لا يعني عدم وجود احساس عرقي متميز.

ولا بد من الانصاف القول، بأن نشوء دولة العراق المعاصر على إنها دولة ذات نزعة قومية عربية، لابد وانها خلقت هاجسا وتحسساً كردياً يثير المشاعر القومية لبناء دولة، غير ان المعوقات كانت أكبر من الطموحات لأسباب كثيرة، ابتداء من المصالح البريطانية ولعبة التوازنات الاقليمية والدولية والضعف الذاتي للحركة القومية الكردية النابع من الطبيعية الانقسامية، وقبل هذا وذاك رسوخ دولة العراق في التاريخ.

لقد شغلت المسألة القومية الكردية في العراق المعاصر، حيزا كبيراً في الحياة السياسية على مستوى السلطة وفي برامج الاحزاب السياسية والرأي العام. وكانت ولا تزال من المسائل التي كثر الصراع السياسي حولها الى حد الاحتراب، واختلفت وجهات النظر حول طرق حلها.

إن المسألة الكردية تتجاوز حدود العراق، إذ ان الكرد يعيشون في أكثر من دولة متجاورة في المنطقة ذات الطبيعة غير المستقرة والمليئة بالصراعات، ولكن المثير ان كرد العراق الذين حصلوا على حقوقهم (كاملة)، هم اكثر اثارة للمشكلات والتسبب فيها، أو هكذا يعتقد الكثير .. فلماذا؟

ان استمرار المشكلة الكردية كل هذا الوقت يعني فشل الاحزاب والحركات السياسية العراقية – ومن ضمنها الكردية بالطبع – في تحقيق حل سلمي ديمقراطي

رضائي عادل للمسألة القومية الكردية، وهذا يعود لسبب جوهري يتعلق بقضية الديمقراطية في العراق ككل، وبالامتدادات الخارجية للقضية .

وهنا يبرز سؤال، ألا يعني نشوء دولة العراق المعاصر دولة مستقلة ذات كيان وحدود دولية معترف بها وعلى امتداد قرن من الزمن، انتهاء تطور المسألة الكردية في العراق باتجاه مستقل عن تطور المسألة العراقية ؟

وفي هذا لا بد من تثبيت حقيقة تاريخية، هي ان الطبقات والفئات الاقطاعية الكردية، شاركت مثيلاتها العربية في العراق حكمها وسياساتها، وشكلتا معا الاساس الاجتماعي للنظام الملكي المدعوم بريطانيا، ولذلك فمن المنطق عدم إلقاء اللوم على العرب الذين نهضوا بمهام انشاء الدولة في بعض ما عاناه الكرد.

لقد تمثلت الحركة الكردية بشكل اساسي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس في العام **1946** بوصفه ممثلا للبرجوازية الوطنية الكوردية.

لقد قادت الايديولوجية القومية البرجوازية الحزب المذكور الى شعارات وممارسات كانت سببا في اتساع هوة الخلاف بين القوى الديمقراطية في العراق، فالحزب حصر نفسه فكريا وسياسيا وتنظيميا وعمليا في نطاق قومي ضيق، ولم يقدم نفسه حزبا عراقيا يفكر في العراق وحدة وطنية لا يتجزأ.

وهنا يمكن تسجيل النقاط الآتية: (**12**)

1. انطلق الحزب عمليا من عدم أخذ الواقع الموضوعي الموجود (الشعب العربي والكردي في العراق ضمن اطار دولة واحدة).
2. إنه غذى مشاعر الانعزال القومي الضيق عند الكرد.

لقد كانت المسيرة القومية الكردية في العراق مسيرة قاسية تخللتها نزاعات دموية داخلية ومرت بمراحل شد وجذب خطيرة داخليا واقليميا ودوليا الى أن حصل انقلاب جذري في شكل العلاقة الداخلية الكردية ومع السلطة المركزية في بغداد اثر حرب الكويت/**1991**.

شكل هذا الوضع الجديد غير المسبوق في المنطقة انقلابا طرأ على حياتها، فكرد العراق لم يعودوا خاضعين لسيطرة بغداد بعد انسحاب القوات الحكومية من منطقة كردستان، كما ان قوات دولية تحمي منطقتهم، فقامت في شمال العراق، دولة أمر واقع مقسمة للكرد لا يعترف بها أحد، كما انها لم تعلن دولة رسميا ولم تطلب الاستقلال أو الانفصال، وان جميع قرارات مجلس الامن الصادرة آنذاك بموجب الفصل السابع حول الحالة بين العراق والكويت، قد أكدت على وحدة وسيادة اراضي العراق.

هذا الامر الواقع الجديد كرس تقسيم السلطة بين الحزبين الرئيسين المتصارعين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

إن قادة الكرد الذين كانوا يهدفون الى إضفاء الشرعية على وضعهم القائم يعرفون بالتجربة إنهم كانوا الضحية الاسهل لإتفاق الآخرين، ومنهم دول الجوار التي تخشى قيام أي كيان كردي على حدودها، ولذلك كانوا يكررون باستمرار ان لا طموحات لديهم للانفصال، وان الحل بالنسبة لهم هو في بغداد في عراق جديد يعيشون فيه بسلام في ظل الفيدرالية.

1. حق تقرير المصير :

يعد حق تقرير المصير من أحدث المبادىء الاساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي المعاصر. وقد ارتبط ادراج هذا الحق ضمن القانون الدولي الوضعي بحركة تصفية الاستعمار التي عرفت قوة دفع كبيرة في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية، وقد تطور هذا الحق تدريجيا من مبدأ سياسي الى مبدأ قانوني.

وبعد أن كان يخص الأمم المتميزة عرقيا أو لغويا أو ثقافيا، أصبح يعني في مرحلة لاحقة الشعوب التي تخضع للاستعمار والاحتلال الاجنبي.

وقد تأكد حق تقرير المصير في الواقع بديلا لما كان يعرف ب (حق الفتح) الاستعماري، مع ظهور مبدأ القوميات الذي حملت لوائه الثورات البرجوازية بهدف اقامة دول وطنية مستقلة في اوروبا.

لقد أدى المبدأ دوره في استقلال دول امريكا الشمالية والجنوبية من الاستعمار الانجليزي والاسباني والبرتغالي، وكان ملهما للثورات الاوروبية. وقد اكتسب المبدأ أهمية عالمية، مع برنامج الرئيس الامريكي ويلسون الذي تضمن أربع عشرة نقطة وصفها اساسا للسلام بعد الحرب العالمية الأولى.

لقد تحقق الاعتراف القانوني لأول مرة بالمبدأ مع إقرار ميثاق الأمم المتحدة في العام 1945، غير ان الميثاق يقيد نطاق المبدأ المنصوص عليه إذ ينظم العلاقات الاستعمارية في الفصل الحادي عشر منهبالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والفصل الثاني عشر بنظام الوصاية الدولي. وكان لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1960) الفضل الاكبر في عملية تصفية الاستعمار.

أما إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الدولية لعام 1970، فقد تضمن سبعة مبادئ منها مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها. وبحسب الاعلان، فإن الحق في تقرير المصير يعني انهاء الاستعمار على وجه السرعة وفقا لرغبة الشعوب المعنية المعرب عنها بحرية.

ويفيد من الحق في تقرير المصير، الشعوب التي لا تحكم نفسها بنفسها، أي "الشعوب التي تخضع لاستعباد أجنبي وسيطرته واستغلاله"، كالمستعمرات والاقاليم الخاضعة للانتداب أو الوصاية، ويأخذ حكم هذه الاوضاع الشعوب التي تخضع للأحتلال الأجنبي والعنصرية.

وهكذا يتضح ان حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يتضمن الحق في الانفصال، أي انفصال جزء من سكان الدولة عنها، سواء للانضمام الى دولة أخرى أم لتكوين دولة مستقلة، إذ انه وبموجب القانون الدولي المعاصرفان الحق لا ينطبق سوى على الشعوب التي لم تتكون في دول بعد، ومن ثم فهو لا ينطبق على جزء من شعب الدولة بعد انشائها، وإلا كان ذلك يعني تقسيم الدول وتهديد النظام الدولي القائم.

وفضلا عن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادرة في 14 كانون أول 1960، فقد تقرر بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

لعام 1966 والذي صادق عليه العراق سنة 1970 بأن" جميع الشعوب لها حق تقرير مصيرها بنفسها وهي حرة في تقرير مركزها السياسي وتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" .

ان حق تقرير المصير خارج نطاق الشعوب المستعمرة، لم يكتسب القاعدة القانونية الالزامية في القانون الدولي، وان هذا المبدأ لم يترسخ وتتحدد آليات تطبيقاته، كما ان احترام الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام لمفردة السيادة مقدم على مبدأ تقرير المصير، وهذا ما تنص عليه اغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية والجماعية والثنائية الناظمة للعلاقات الدولية والاقليمية المصادق عليها في الامانة العامة للأمم المتحدة .

ان القاعدة المؤسسة للقانون الدولي إنما تقوم على مبدأ سيادة الدولة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة واعترافه بالحق الحصري للدول بفرض سلطاتها وممارسة صلاحياتها على اراضيها وسكانها.

وفيما يتعلق بالقضية الكردية فإنها لم تناقش أبدا في الامم المتحدة، ولم تعترف المنظمة العالمية بالحركة الكردية كحركة من حركات التحرر الوطني، ونتيجة لذلك لم يقبل المجتمع الدولي الحق في تقرير المصير للكرد على الصعيد الدولي.

وجاء خطاب الدم واستفتاء الانفصال من قبل رئاسة اقليم كردستان في الوقت الذي سيطر فيه تنظيم داعش الارهابي على الموصل وما جاورها وليتمدد الى ضواحي بغداد، ليضع العلاقة مع بغداد في محطة فاصلة من العلاقة القلقة بين الجانبين.

لقد اعلنت الحكومة العراقية ان الاستفتاء مخالف للدستور، وإنه لا يوجد في هذه الوثيقة ما يبرره أو يبيحه، وان قبول الاحزاب الكردية بالدستور والتصويت لصالحه بنسبة عالية في المحافظات الكردية الثلاث يعني انهم قبلوا بعراق واحد فيدرالي وموحد. كما انه لا يوجد في الدستور ما يشير الى حق تقرير المصير الذي تنادي به رئاسة الاقليم. [13]

لم ينجح مشروع استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق، ولم يمهد للانفصال كما كانت تريد قيادة الاقليم، وقد ردت الحكومة الاتحادية على تلك الخطوة عسكريا

بحيث وجد البرزاني نفسه وقد خسر حتى المكتسبات التي حصل عليها قبل الاستفتاء فضلا عن رصيده الاقليمي والدولي.

2. آفاق الحل :

يمكن القول إن الأطراف التي تصدت للتعامل مع المعضلة الكردية لم تكن في الغالب جادة في ايجاد حل سلمي دائم، فالحكومات المتعاقبة كانت تتحدث عن الحل السلمي، ولكن بمفهوم هيمنة السلطة المركزية، والاحزاب والقيادات الكردية كانت ولا تزال تتحدث عن رغبتها للتوصل الى حل سلمي ودائم يضمن لها هيمنة كاملة ولا ينازعها عليها أحد. (14)

كما إنه لا يمكن التعويل على النخب السياسية الحاكمة في إصلاح ما أفسدته هي بنفسها، أو ما أفسده النفوذ الاقليمي، أو الاحتلال الأمريكي التي أتخذ بعض الخيارات السياسية الكارثية التي تركت بصماتها عميقة في المسار السياسي للعراق.

لقد كان من المؤمل ان تغيير النظام السياسي في العراق في العام 2003 سيشكل مرحلة فاصلة بإعادة تشكيل دولة العراق المعاصر وفق نظام سياسي ديمقراطي اتحادي يحل اشكالية المشاركة في عملية صنع القرار وبناء الدولة.. ولكن الغريب ان الوضع المميز الجديد للكرد مثل أحد أهم الاشكاليات في العلاقة المعقدة – المضطربة في العراق الاتحادي الجديد، وهذا يعني ان اعادة بناء العراق بوصفه دولة فيدرالية قد تم على اساس رخو.

ترى ما هي الاسباب التي أدت الى فشل حل سلمي دائم للمسألة الكردية في العراق، وكيف لبلد ذي قدرات هائلة ان ينحدر الى هاوية رهيبة كهذه، وكم كانت التطورات التي شهدها العراق منذ العام 2003 متجذرة في حقبة الحكم السابق، ولأي حد كان الصراع نتيجة للأنماط البنيوية التي حددت تاريخ العراق على امتداد القرن العشرين ؟

ان تاريخ العراق المعاصر مرتبط بعدد من العوامل، بعضها مفروض من الخارج وبعضها نشأ عن عوامل خاصة وتاريخية متغيرة في المجتمع العراقي. ولا يمكن ادراك

كل تلك العوامل وتأثيراتها إلا بدراسة ذلك التاريخ بالتعرف على عوامل الانقطاع، وعدم تجاهل عوامل الاستمرار. (15)

والآن كيف يمكن النظر الى المسألة القومية الكردية في العراق:

1. ان كرد العراق هم ضحايا للحكومات في بغداد، ويتطلب احترام الخصوصيات المختلفة داخل الشعب العراقي الموحد.. وقد تم الذهاب بعيدا في هذا الخيار وصولا الى الفيدرالية.

لقد مثل هذا الاتجاه مجموعة من القيادات السياسية المدنية وكثير من الاحزاب العراقية.

لقد فشل هذا الاتجاه بدليل ما حدث في خريف 2017، ولكن العراق بقي موحدا.

2. ان كثيرا من القيادات الكردية العراقية عميلة للأجنبي، والكرد عامل استفزاز لسيادة ووحدة اراضي العراق وسلامته. ويتطلب إخضاع المناطق الكردية للسلطة المركزية كما هو شأن باقي مناطق العراق الأخرى، حتى وان تطلب ذلك استخدام القوة.

لقد مثل هذا، الاتجاه العام للحكومات العراقية المتعاقبة وكثير من القيادات العسكرية وبعض الجهات المدنية.

لقد فشل هذا الاتجاه ايضا على الرغم من تكراره، ولكن العراق بقي موحداً.

3. ان كرد العراق لم يكونوا شركاء جيدين، ولكنهم سيكونوا جيران جيدين.

نادى بهذا الاتجاه رئيس الاقليم السابق مسعود برزاني الذي ذهب بعيدا في الاستفتاء نحو الانفصال .. وكادت النتائج تودي بالديمقراطية الناشئة والعراق الفيدرالي.

من الثابت ان هناك كثير من المشكلات القائمة بين المركز والاقليم (الاشكاليات الدستورية، النفط والغاز، توزيع الثروة، الموازنة السنوية وحصة الاقليم، المشكلات داخل البيت الكردي، تمويل قوات البيشمركة، المادة (140)، الهوية القومية، فلسفة

الدولة الفيدرالية، العامل الاقليمي والدولي) وهي مشكلات ليست بالهينة أو اليسيرة. وحتى مع التوصل لحل هذه المشكلات، فإن الازمة ستبقى قائمة بين الطرفين؟

فأين الحل، وهل تكمن المشكلة في القضية الكردية خصوصا أم هي جزء من مسألة أكبر هي المسألة العراقية ؟

يمكن التحري عن مقتربات الحل عن طريق مسارات عدة:

1. الاستبعاد النهائي والحاسم لمسألة انفصال الاقليم عن العراق لأن ذلك سيدخل العراق والمنطقة في مزالق خطيرة هي اكبر من القضية نفسها.
2. ان دمقرطة السياسة تعد أمرا اساسيا لا غنى عنه لمستقبل العراق ككل ومستقبل المشروع القومي الكردي والاقليم.

وعلى الرغم من ان الحزبين الرئيسين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قد اغتصبا الحياة في اقليم كردستان بكل مفاصلها، إلا إنه لا يمكن تجاوزهما لإيجاد الحل المنشود.

ان البناء الناجح لمجتمع ديمقراطي مدني قوي في كردستان العراق يعد شرطا مهما للغاية للحفاظ على ديمومة الحكم الذاتي وقوة العلاقة مع بغداد، كما ان قدرة الكرد في العراق على ايجاد حل للتناقضات للحفاظ على جبهة موحدة في الساحتين العراقية والشرق أوسطية في الوقت الذي يبلورون فيه اسلوبا تعدديا ومتسامحا وديمقراطيا وغير عنيف للسياسة، سيكون أمرا اساسيا لمستقبل المنطقة الكردية في العراق والمشروع القومي الكردي. . ان الحل يكمن في قوة العلاقة مع بغداد، كما ان تجربة داعش المريرة قد أثبتت بأن مصير الكرد في العراق ومصير الاقليم مرتبط عضويا بمصير العراق.

3. ان سياسة القهر والصهر هي سياسة فاشلة وتؤدي الى نتائج عكسية.
4. مغادرة مفهوم المكونات (الواردة في الدستور) الى مفهوم المواطن والمواطنة الأرحب.

ان احدى معوقات الانظمة السياسية التعددية تكمن في تحديد حصص ثابتة لجميع المكونات وهذا يؤدي الى انتاج لعبة مغلقة لا يستطيع أي مكون ان

يزيد حصته إلا على حساب الآخرين، في حين ان الديموغرافية والسياسة هي عوامل ومعطيات متحركة.

5. ان العيوب البنيوية هي التي أعاقت تطور أمة عراقية قابلة للحياة ومستقرة منذ تأسيس دولة العراق المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى.

وان هذه العيوب كانت هي القوة المحركة للهويات المناطقية وراء الانفصالية والفيدرالية في العراق.

ان السلطات البريطانية والفرنسية قد جزأت المشرق العربي (العراق وسوريا) على نحو مصطنع في ظل دولة– أمة مجزأة تشكو من عيوب بنيوية خطيرة لم تتطور قط الى مستوى أمة حقيقية، وجاءت داعش لتكشف كل عيوب هذا الكيان المصطنع.

وقد آن الأوان لتصحيح هذا الوضع من الأساس، بقيام دولة اتحادية فيدرالية ديمقراطية أساسها (المواطن والمواطنة) عبر مساحة غير مغلقة تمتد من خليج البصرة عبر كردستان العراق وسوريا حتى السواحل الشرقية للبحر المتوسط.

هذه الدولة تتكون من ثلاثة أقاليم، هي : الاقليم العراقي، الاقليم الكردي (كرد العراق وسوريا)، والاقليم السوري.

ان هذه الدولة – وان بدت حلماً طوباويا في الوقت الحالي – فإنها ستحقق جملة أمور لعرب وكرد الدولة، منها:

اولا: إنها استجابة لبعض من المشاعر القومية لعرب وكرد العراق وسوريا.

ثانيا: إنها خطوة في تأمين المصالح القومية العليا (للبلدين) سيما بعد تجربة داعش.

كما انها خطوة إجهاضيه تجاه محاولات خبيثة لإقامة دويلة غير شرعية شرقي الفرات تمهيداًلإقامة دولة كردستان الكبرى وزعزعة المنطقة، واعادة انتشار داعش.

ثالثا: إنها ستخلص العراق والى الأبد من مأزق الدولة شبه المغلقة، وتؤمن للعراق مسارات انابيب نفط مستقرة، وانفتاحا على البحر المتوسط.

رابعا: المعطيات الاستراتيجية والاقتصادية الواعدة، سيما بتأمين القناة الجافة لميناء الفاو الكبير.

خامسا: التحوط لمشاريع خطيرة كبرى في المنطقة: صفقة العصر، التحالف الاسرائيلي– الخليجي وما يتضمنه من قواعد عسكرية ومعاهدات أمنية ومشاريع اقتصادية كالربط السككي.

وبالطبع فإن ذلك لا يمكن أن يستقر دون معاهدة أمن وتعاون مع تركيا وايران تؤمن أمن وازدهار المنطقة.

الخاتمة :

من المسلم به ان المشكلة الكردية في العراق كانت ولا تزال أكبر مشكلة تواجه العراق وتهدد وجوده كدولة وكيان موحد، فضلا عن مخاطر وتداعيات ذلك على المنطقة والعالم.

تقوم الدول عادة على عناصر اساسية تشمل الشعب والارض والسيادة والاعتراف. ولكن هذه العناصر قد تكون غير كافية إذا لم تكن هناك رغبة في التعايش بين مواطنيه، وهذا ما ظهر جليا عند الكرد في تصويتهم بالإيجاب على استفتاء الانفصال.

ولكن التعايش بحد ذاته ليس كافيا لشرعنة علاقة التعاقد بين المكونات السياسية مع إنه شرط ضروري لاستمرارها.

وهكذا فإن العلاقة التعاقدية تفرض مشروعا مشتركا، وبما إن كل المشاريع التي جربت قد فشلت، فقد آن الآوان للبحث في مشروع جذري يغير الاسس البنيوية التي قامت عليها دولة العراق المعاصر، ويؤمن دولة المواطنة والرفاه والأمن والاستقرار لجميع مواطنيه بغض النظر عن العرق واللغة والدين.

المصادر المراجع:

1. د. سيار الجميل، العراق ليس خريطة بريطانية، صحيفة الصباح، بغداد.
2. د. فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اشبيلية، ط/3، بغداد \، 1977، ص 221.
3. د. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط/2، بيروت، 1985، ص 38.
4. د. طالب حسين حافظ، النفط والسياسية في العراق، دار الكتب العلمية، بغداد، 2016، ص 38.
5. د. نظام محمود بركات، الفيدرالية: الفكرة وتداعيات تطبيقاتها في العالم العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط/1، عمان، 2015، ص 25.
6. المصدر نفسه، ص ص 28–29.
7. مجموعة باحثين، الانظمة الفيدرالية حول العالم، سلسلة دراسات عراقية (37)، 2009، ص 63.
8. د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع ، ط/2، بغداد، 2013، ص 135.
9. المصدر نفسه، ص 167–170.
10. المصدرنفسه، ص 172.
11. الغدير، مركز الدراسات والتدقيق، بيروت، العدد 75، 2018، ص 6.
12. د.ماجد عبد الرضا، المسألة القومية في العراق (1958 – 1975)، الحقيقة برس، ط/1، بغداد، 1987، ص ص 27–31.
13. د. سعد ناجي جواد، المعضلة الكردية في العراق .. عوامل التأزم والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 213، يوليو 2018، ص 55
14. المصدر نفسه، ص 50.
15. مجموعة مؤلفين، صراع الهويات في العراق، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2016، ص ص 7–18.